

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2023-000

الصادر في الاستئناف رقم (V-98359-2022)

المقامة

من / المكلف
المستأنف
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
المستأنف ضدها

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
إنه في يوم (الأحد) الموافق 2023/05/07م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية، المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) بتاريخ 1444/02/26هـ، بناء على الفقرة (5) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كل من:

الأستاذ / ...	رئيساً
الدكتور / ...	عضوًا
الدكتور / ...	عضوًا

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2022/03/16م، من ... هوية وطنية رقم (...)
بصفته وكيلًا عن المستأنف بموجب الوكالة رقم (...) على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-157) في الدعوى المقامة من المستأنف ضد المستأنف ضدها.

الوقائع

حيث إن وقائع هذه الدعوى قد أوردتها القرار محل الاستئناف، فإن الدائرة الاستئنافية تحيل إليه منعاً للتكرار. وحيث قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:
- أولاً: رد دعوى المدعي فيما يتعلق ببند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.

- ثانياً: ثبوت انتهاء الخلاف فيما يتعلق بغرامة الخطأ في الإقرار وغرامة والتأخر في السداد الناتجة عن إشعار التقييم النهائي للفترة الضريبية محل الدعوى بموجب قرار المدعى عليها بإلغاء الغرامات محل الدعوى.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المستأنف، فقد تقدم إلى الدائرة الاستئنافية بلائحة استئناف تضمنت اعتراضه على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعاها موضوعاً بشأن بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية للفترة المتعلقة بالربع الثالث لعام 2018م، حيث أن المستأنف يطالب بإلغاء قرار دائرة الفصل بسبب أن التوريدات العقارية عبر الدفع بالتقسيط خدمات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وأن اعتبار الرهن العقاري توريداً خاضعاً للضريبة مخالف للنظام، وأن إضافة المستأنف ضدها لمبيعات قد تم الإفصاح عنها في الإقرارات الضريبية الخاصة بمؤسسة المستأنف الفردية (مؤسسة ...) يعد ازدواجاً ضريبياً، وفيما يتعلق بإبرام عقود البيع مع المشتريين فقد تم التصرف قبل نفاذ النظام فلا تعد خاضعة لضريبة القيمة المضافة، وانتهى بطلب قبول الاستئناف وإلغاء قرار دائرة الفصل.

وفي يوم الأحد الموافق 2023/05/07م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلستها لنظر الاستئناف المقدم عبر الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (2) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي تنص على أنه: "يجوز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها الأمانة العامة"، وجرى الاطلاع على ملف الدعوى والمذكرات والمستندات ذات العلاقة، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف، وبعد المناقشة والمداولة قررت الدائرة رفع الجلسة وإصدار القرار.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات الدعوى ولائحة الاستئناف المقدمة تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، فإنه باطلاع الدائرة الاستئنافية على أوراق الدعوى وفحص ما احتوته من وثائق ومستندات، وبعد الاطلاع على ما قدمه الطرفان من مذكرات وردود، وحيث أن

المستأنف يعترض على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعواه موضوعاً بشأن بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، حيث أن المستأنف يطالب بإلغاء قرار دائرة الفصل بسبب أن التوريدات العقارية عبر الدفع بالتقسيط خدمات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وأن اعتبار الرهن العقاري توريداً خاضعاً للضريبة مخالف للنظام، وأن إضافة المستأنف ضدها لمبيعات قد تم الإفصاح عنها في الإقرارات الضريبية الخاصة بمؤسسة المستأنف الفردية (مؤسسة ...) يعد ازدواجاً ضريبياً، وأن إبرام عقود البيع مع المشتريين قد تم التصرف فيها قبل نفاذ النظام فلا تعد خاضعة لضريبة القيمة المضافة، وحيث أن المستأنف يطالب بإلغاء قرار دائرة الفصل وذلك لعدم صحة قرار المستأنف ضدها للأسباب المبينة أعلاه، وحيث أن الثابت للدائرة الاستئنافية أن البيع عبر الدفع بالتقسيط لا يعفى من الخضوع للضريبة إلا بوجود ترخيص صادر عن جهة الاختصاص بذلك؛ وهو ما لا يتوافر لدى المستأنف، وعدم اعتبار الرهن العقاري توريداً خاضعاً للضريبة يستلزم إثبات أن إعادة الإفراغ العقاري للمالك الأصلي تم بناءً على عقد رهن وهو ما لم يقدمه المستأنف، وادعاء المستأنف أنه قد أفصح عن المبيعات في إقراراته الضريبية لم يقدم عليها ما يثبت صحة ادعائه، ولما كان الثابت أن القرار محل الطعن في شأن النزاع محل النظر جاء متفقاً مع أحكام النظام ومع الأسباب السائغة التي بُني عليها والكافية لحمل قضائه، إذ تولت الدائرة المصدرة له تمحيص مكنم النزاع فيه وانتهت بصده إلى النتيجة التي خلصت إليها في منطوقه، وحيث لم تلحظ الدائرة الاستئنافية بشأنه ما يستدعي الاستدراك أو التعقيب في ضوء ما تم تقديمه من دفوع مثارة أمام هذه الدائرة، الأمر الذي تنتهي فيه هذه الدائرة إلى تقرير عدم تأثيرها على نتيجة القرار. وبناءً على ما تقدم خلصت الدائرة إلى تقرير رفض الاستئناف وتأييد قرار دائرة الفصل فيما انتهى إليه في هذا البند محمولاً على أسبابه.

ومن حيث مطالبة المستأنف اعتبار البيع على الخارطة خارج نطاق ضريبة القيمة حيث أن المستأنف ضدها قد قامت بإخضاعها للضريبة بناءً على تاريخ إفراغ العقار للمشتريين، وحيث يبينت المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لنظام التصرفات العقارية أن تاريخ استحقاق الضريبة على التصرف العقاري يكون في تاريخ التصرف، وحيث أن الثابت لدى الدائرة أن التصرف قد جرى قبل نفاذ النظام أي خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، ولما أن العبرة في واقعة التوريد والسداد والذي تحقق قبل نفاذ النظام فاستناداً للمادة (5) من الاتفاقية والفقرة (1) من

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

المادة (23) من الاتفاقية نرى اعتبار التوريدات خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة وعليه فإن الدائرة الاستئنافية تنتهي إلى قبول الاستئناف المقدم وإلغاء قرار دائرة الفصل. ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف المقدم من / ... هوية رقم (...), أصالة عن نفسه، من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة المحددة نظاماً.

ثانياً: قبول استئناف / ... بشكل جزئي لبند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية فيما يتعلق بالتوريدات العقارية بصيغة البيع على الخارطة، وتعديل قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (٧١- 157-2022)، وتعديل قرار المستأنف ضدها.

ثالثاً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.

عضو

عضو

الدكتور / ...

الدكتور / ...

رئيس الدائرة

الأستاذ / ...